

من تعميمات توصلت إليها البشرية خلال قرون طويلة من التجربة فأصبحت بذلك عبقة الجنور في العقل البشري ، وهي فوق ذلك مرتبطة بتوقعات القراء وبالنظرية الشاملة إلى المعرفة .

أما الطريقة الثانية فلم يشع استخدامها حتى الآن . والتجدد الذي نادى بها حتى الآن وإن لم يجد صدى لآرائه هو « فرادان » عالم التصنيف البريطاني في مجموعة مقالات له نشرت عام ١٩٥٢ / ١٩٥٠^(١) . وهي لا تصلح لخلط التصنيف العامي التي تتناول المعرفة بصفة عامة ثم تقسمها إلى أقسامها وفروعها . وربما صلحت لخلط التصنيف المتخصصة التي تتناول جزئية واحدة من المعرفة لا يهم فيها النظرية الشاملة .

هذه الكلمة سريعة عن التصنيف عند العرب لم نقل فيها شيئاً ، وإنما هي مجرد إلخات إلى إدراكهم لهذا العلم ونضجه عندم ، وأن لم تراثاً في التصنيف لو عرفناه وفتثنا عنه ودرستاه وعرفناه الناس به لتغير تاريخ التصنيف الذي يكتب حتى الآن خلوا من آية الكلمة عنهم وعن زرائهم .

٤٣ - نظرية التصنيف :

هي علم بناء خلط التصنيف ، أو المزيج الذي رسمه علماء التصنيف لكن تنشأ وتقام على أساسه خلط التصنيف : ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن هذا الجزء من دراسة التصنيف هو أهم الأجزاء جميعاً ، وهو الذي شغلت مناقشاته جانباً كبيراً من الإنتاج الفكري للموضوع ٠

(1) Farradane, J. A. Scientific theory of classification and indexing and its practical applications. Jour. Doc. 6 (2), June 1950. pp. 22-30 ; A Scientific ...: Further considerations. Jour. Doc. 8 (2) June 1952, pp. 73-82.

وتتميز نظرية التصنيف بأنها جدلية ، فلقد تشعب الجدل حول كل نقطة من النقاط وقلما حظيت فكرة بالاتفاق الكامل حولها ، كما تتميز بإصرار كل طرف من الأطراف حول موقفه . والتصنيف بطبيعته موضوع جدل .

وهذا الجزء من دراسة التصنيف مرتبط أشد الارتباط بخطط التصنيف ، فالخطط هي التطبيق العملي للنظريات ، والنظريات هي المنهج الذي تقوم وتنشأ على أساسه الخطط . ولذلك فالعلاقة بينهما علاقة وثيقة تكاملية بحيث لا يمكن فصل الخطط عن النظريات .

والخطط تعطي النظريات وتأخذ منها ، والعكس . فقد نشأت الخطط أولاً . وحيثما أنشأ « ديوى » أول خطة تصنيف حديثة لم تكن هناك نظرية للتصنيف ، ولذلك لم يكن على دراية بما يäßى فيما بعد نظرية التصنيف . وبعد أن ظهرت خطته أثارت الاهتمام والنقد ولذلك نشأت نظرية التصنيف . ولذلك فإننا نتحدث في هذه الصفحات عن الخطط والنظريات معاً ، إذ ليس القصد دراسة الخطط نفسها أو وصفها . فيما عدا أنها سوف ندرس « ديوى » على حدة لأنه حظى بعدد من التعديلات . وسوف نتحدث عنه عند الحديث على هذه التعديلات . ولذلك فسوف يأتي الحديث متزجاً .

يعزى ظهور التصنيف بالمفهوم الذي نعرفه به الآن إلى ظهور الطبعة الأولى من تصنيف « ديوى العشري » عام ١٨٧٦ ، فهو أول خطة حديثة ظهرت إلى الوجود . أما قبل ذلك ، فقد كانت المكتبات تستخدم أنظمة جامدة تعتمد على نظام المكان الثابت *Fixed Location* ووفقاً لهذا كانت المكتبة تقسم إلى عدد من الدواليب يختص كل دولاب منها أو أكثر بموضوع معين مثل الفلسفة أو الطب ، إلخ : وكل دولات يختص له عدد من الأرقام ، مثلاً : من ١ - ١٠٠ ، ومن ١٠١ - ٢٠٠ ، وهكذا .

وكانت الكتب ترقم في كل رأس بأرقام ورودها، فإذا امتنلاً أحدا اللواليب،
كانت الحاجة تدعو إلى إعادة تنظيم بقية اللواليب حتى لا تختلط الأرقام
المطلعة للكتب ..

ولم تكن المكتبات تحس كثيراً بالحاجة إلى إعادة التنظيم هذه نظراً لأن نمو
المكتبات وتزايد مجموعاتها لم يكن سريعاً. وفي أواسط القرن الماضي شهدت
الدول الأوروبية كما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية نمواً حركة الديموقراطية
وتعاظمتها. وفي الولايات المتحدة ترتب على نمو حركة الديموقراطية نمواً حركة
المكتبات . فالديمقراطية تعنى حكم الشعب لنفسه ولا يتم ذلك إلا بأن يكون
الشعب متعلماً . وأن المكتبة العامة هي المكان الذي يمكن أن يتم فيه تعلم جموع
الشعب . لذا تزايد عدد المكتبات العامة في أمريكا تزايداً كبيراً ، كما تزايدت
مجموعاتها مما أصبح معه واضحاً أن نظام المكان الثابت يتكسر بسرعة وتحتاج
المكتبات باستمرار إلى إعادة التنظيم .

ولذا أصبحت الحاجة ماسة إلى نظام من يمكن من إضافة الكتب الجديدة
في أي نقطة دون أن يتأثر النظام بهذه الإضافة ، أو كما عبر «ملفيلي ديوى»
نفسه عن ذلك «يمكن المكتبي من أن يقف على أكتاف سابقيه». كان الجو
مهيئاً إذن لظهور خطة تصنيف جديدة ، وكانت هذه الخطة هي «التصنيف
العشري لملفيلي ديوى» .

كان «ملفيلي ديوى» طالباً في كلية «امهرست» يدرس الرياضيات ،
وكان يعمل مساعداً غير متفرغ في مكتبة الكلية حينما أحس بهذه الحاجة . وقد
اسعاناً بأساتذة كليته لوضع خطة تصنيف لكل موضوع من الموضوعات ثم
جمع الموضوعات معاً في تسعه أقسام رئيسية . ثم وجد أن هذه الخطة لازالت
تحاجة إلى إضافات تمكنتها من العمل هي : الرمز والكتشاف والقسم العام .

وقد زودها « ديوى » بهذه الإضافات وبدأ يطبقها في مكتبة الكلية عام ١٨٧٣ وكان عمره إذ ذاك ٢٢ عاماً ثم صدرت الطبعة الأولى في سنة ١٨٧٦ . وقد اختار « ديوى » لترقيم خطته الأعداد واستخدمها ككسور عشرية وللنا سمي رمزه « الرمز العشري » وخطته « التصنيف العشري » .

لقد كان « التصنيف العشري » بداية لخطط التصنيف الحديثة ، وكان ظهوره أيضاً مدعاة إلى ظهور نظرية التصنيف ، إذ كان يضم ميزات جديدة لم يسبق إليها ، وهي ميزات أصبحت من فضائل « ديوى » كما أصبحت أجزاء أساسية في أي نظام للتصنيف جاء بعد « ديوى » ، إلى جانب أنها أصبحت مباحث رئيسية في نظرية التصنيف . وهي باختصار :

١ - القوائم المفصلة للموضوعات . وكانت خطط التصنيف الجامدة قبل ذلك تضم عدداً محدوداً من رءوس الموضوعات العامة . فانلحطة التي كانت مكتبة الكونجرس تعمل بها وقتذاك وحتى عام ١٨٩٧ كانت عبارة عن نظام مشتق من تصنيف « فرنسيس بيكون » للمعرفة أعلاه الرئيس « جيفرسون » لمكتبه الخاصة التي أهدتها للكونجرس في سنة ١٨١٥ . والتي كانت تكون أساساً لمجموعات مكتبة الكونجرس . وظلت الخطة مستخدمة حتى أعدت الخطة الجديدة التي تستخدمها الآن . وقد ذكرنا من قبل كيف أن نظام المكان الثابت كان يستخدم عدداً من رءوس الموضوعات العامة دون أي تفصيل .

٢ - الكشاف المجاني النسبي لموضوعات الخطة والذي يكل عمل القوائم ويمكن من التغلب على صعوبة الترتيب المقنن المصنف .

٣ - الرمز العشري المرن الذي كان يمكن وقها لإضافة الموضوعات

الجديدة ، والذى يعد استخدامه ولاشك أحد المراحل المأمة فى تاريخ التعلم على جمود الرمز .

٤ - الإضافات الأخرى التي تتطلبها خطة التصنيف لكي تكون عملية أهتم بها :

(أ) القسم العام .

(ب) التقسيمات الشكلية .

(ج) التقسيمات الجغرافية .

(د) وسائل التذكر .

هذه الميزات نبهت علماء التصنيف المعاصرين « دبوي » من أمثال « ريتشاردسون » و « كتر » ، ثم « بليس » و « سايرز » من بعدهما ، وغير هؤلاء ، فبدعوا يدرسون منهج إعداد خطط التصنيف والمعايير التي يجب أن تقوم عليها صناعة الخطط . وببدأ بهذا البحث في نظرية التصنيف . وجلوا مثلًا أن ترتيب الموضوعات في « دبوي » غير علمي إذ يفصل موضوعات وثيقة الصلة وبجمع موضوعات لاصلة بينها فبدعوا يتحلثون عن معايير وقوانين الترتيب ، ووجلو مثلًا أن الأرقام العشرية مفيدة ومرنة ولكنها قليلة أى أن أساساً ضيق ، وأن ضيق الأساس هنا يؤثر تأثيراً ضاراً على خطة التصنيف إذ يؤدي إلى نوع من الجمود حيث لا يسع باستيعاب الموضوعات الجديدة في أماكنها الصحيحة من السياق الموضوعي ، ويدفع إلى إدماج موضوعات مع بعضها حيث يكون الواجب أن يكون لكل منها مكان مستقل . وهكذا بدعوا يتحلثون عن صفات الرمز ووظائفه وأهميته في خطة التصنيف . وقد نتج عن هذا وذاك حقبة هائلة هي ما تكون نظرية

التصنيف . وقد تطورت نظرية التصنيف وتطور البحث فيها تطوراً كبيراً بحيث يمكن القول الآن أن عندنا علماً للتصنيف ، هو علم بناء خطط التصنيف ، ويتضمن مباحث متعددة نرجو أن يتسع المجال للحديث عنها ولو بشيء من الإيجاز .

كان أول كتاب يصدر متضمناً الكلام في نظرية التصنيف هو كتاب «ريتشاردسون» (Classification ; theoretical and practical) وقد ظهرت طبعته الأولى عام ١٩٠١ ، والثانية عام ١٩٣٠ ، وهو يعتمد على محاضرات «ريتشاردسون» في التصنيف . وقد أثر هذا الكتاب على كل من كتب في الموضوع بعد «ريتشاردسون» ، وظل ذا تأثير بالغ على نظرية التصنيف مدة طويلة . فقد تأثر بنظريات «ريتشاردسون» كل من «بليس» و«سايرز»؛ والثلاثة يكونون معًا ومع رجال غيرهم مدرسة من مدارس التفكير تسمى المدرسة التقليدية أو العلمية ، وهي تقف في مواجهة مدرسة أخرى هي المدرسة العملية . وتمثلها آراء «وندهام هلم» عالم التصنيف البريطاني ، ويتبعه كل من «سافيج» و«فيليبس» و«متكالف» . أما المدرسة الحديثة في التصنيف وهي مدرسة «رانجناناثان» فهي معالجة ثلاثة لقضايا التصنيف وهي لذلك تكون مدرسة أو اتجاهًا ثالثاً .

وسوف نحاول إعطاء كلمة موجزة عن كل من هذه المدارس .

أولاً — المدرسة العلمية :

تلخص آراء المدرسة العلمية في أن تصنيف الكتب ما هو إلا تصنيف للمعرفة مع بعض التعديلات التي تختتمها طبيعة الكتب كوحدة مادية : مثل القسم العام والتسميات الشكلية والرمز والكتاف . وقد اعتقد هذا الرأى

بدرجات متفاوتة كل من «ريتشاردسون» و«سايرز» و«بليس». وإن ذلك عند «ريتشاردسون» صورة القول بنظام الطبيعة، أما «سايرز» فقد تأرجح في أقواله بين آراء «ريتشاردسون» وأفكار «بليس» عن الاصطلاح التربوي والعلمي.

وتلخص آراء «ريتشاردسون» ومن بعده «سايرز» في أن التصنيف يجب أن ينبع نظام الأشياء الذي رسمته الطبيعة ويظهر في نظام العلوم. وإن نظام التصنيف الذي ينبع نظام العلوم بدقة سوف يكون نظاماً ناجحاً، فتصنيف علم النبات الذي يعده عالم النبات هو أفضل أساس لترتيب كتب النبات وهكذا في بقية العلوم. وقد كان «ريتشاردسون» وتربيته عميقاً بالذور في القرن التاسع عشر مثراً ولا ريب بنظام التطور الذي كان شائعاً في أواخر القرن التاسع عشر.

أما «بليس» فقد درس النظم التي أعدها الفلاسفة والعلماء للعلوم على مر العصور، وخرج في النهاية بنتيجة مؤداها أن هناك اتفاقاً بين العلماء على تنظيم علومهم على مر القرون. أي أن ثمة نظاماً ثابتاً يرتّب العلماء وال فلاسفة والتربويون بمقتضاه هذه العلوم يسميه «بليس» إصطلاح العلماء والتربويين. وهو يرى أنه كلما كان التصنيف وثيق الصلة بهذا الاصطلاح كان أقرب إلى الدوام والثبات وكان ناجحاً في تصنيف الكتب.

ولستنا نريد أن نتعرض لمناقشة هذه الآراء والرد عليها، بل نكتفي بالقول بأن هذه الآراء كانت تعكس الجو العقلي السائد في نهاية القرن ١٩ والتي كان يؤكد على وجود نظام للتطور في العلوم المختلفة، كما تعكس المرحلة الأولى من التفكير في تصنيفات المكتبات، تلك التي كانت تنظر إليه بوصفه تطوراً من الأنظمة الفلسفية، ولذلك شغل رجال هذه المدرسة أنفسهم

بمشكلة الترتيب العلمي لأقسام الخطة وعلاقات الموضوعات بعضها ببعض ، وهي مسائل هامة في التصنيف ، إلا أنهم لم يهتموا نفس الاهتمام بمشكلة أهم ، بل ربما كانت أهم مشكلة في التصنيف على الإطلاق وهي مشكلة التحليل الموضوعي .

ثانياً - المدرسة العملية :

في مقابل المعايير النظرية التي تقول بأن تصنيف الكتب هو تصميف المعرفة نجد معايير معرفة في العملية هي آراء « وندهام هلم » عالم التصنيف البريطاني الذي كتب مقالاته التي تعبّر عن آرائه في عام ١٩١١ / ١٩١٢ .

وتلخص آراء « هلم » في أن تصميف الكتب غير تصميف المعرفة ، فهو وسيلة لغاية عملية ، أما تصميف المعرفة فقد وضع لغرض آخر مختلف عن ذلك تماماً هو تنظيم أفكارنا عن الأشياء ، على حين يعني تصميف الكتب بالتجمّع الآلي للكتب في أقسام . كذلك يعتقد « هلم » أن تصميف الكتب يجب أن يبني على الكتب نفسها لا على تقسيمات فلسفية لأنها تسجل في قوائمها تفاصيل أو مصطلحات قد لا يظهر عنها إنتاج فكري على شكل الكتاب أو المقال :

وقد تبلورت آراء « هلم » في نظرية «السند الأدبي» *Literary warrant* وهو يعني عنده أمرين :

١ - أن تصميف الكتب ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الكتب وليس على تصميف مجرد للمعرفة ، فلا يسجل في قوائم التصنيف إلا تلك الرءوس التي يسندها إنتاج فكري ، أي تلك الرءوس التي ظهر عنها وحدات فكرية مادية مستقلة كافية على هيئة كتب أو مقالات أو أبحاث . وعلى ذلك فإن أنه

تفاصيل قد تكون موجودة في المادة الموضوعية ولكن لا تظهر عنها وحدات فكرية مستقلة ، ليس لها في نظر « هلم » مكان في خطة تصنيف الكتب .

٢ - تجاوز « هلم » هذا المفهوم البسيط « للسند الأدبي » إلى مفهوم أعتقد ، فهو يرى ضرورة تسجيل « تجمعيات المعرفة » التي تظهر في الإنتاج الفكري . فلو فرضنا مثلاً أن هناك إنتاجاً فكرياً عن الصوت والصوته والحرارة ، أو الصوت والصوته والكهرباء ، أو الصوت والكهرباء والحرارة ، إلخ . لوجب في نظر « هلم » أن تسجل هذه التجمعيات كلها في قوام خطة التصنيف .

والمعنى الأول ، وهو المفهوم البسيط « للسند الأدبي » ، أكثرفائدة من المعنى الثاني ، وتستفيد به الآن معظم خطط التصنيف . فثلا لا يسجل في قوائم « التصنيف العشري لدبوي » أى رأس إلا إذا كان هناك عشرون عنواناً على الأقل قد ظهرت عنه .

ويقال إن تصنيف الكونجرس هو الخطة الوحيدة التي تعكس آراء « هلم » . وال الصحيح أن تصنيف مكتبة الكونجرس يعتمد فعلاً على مجموعات مكتبة كبيرة ، وإنه تصنيف للكتب وليس للمعرفة ، وبالتالي فهو يتفق مع آراء « هلم » ، ولكن « مارتل » و « هانسون » اللذين وضعوا إطار تصنيف مكتبة الكونجرس قد بدأ عمليهما قبل أن يكتب « هلم » مقالاته ، وبالتالي فإن من المحتمل أن يكون « هلم » هو الذي تأثر بتصنيف مكتبة الكونجرس وليس العكس .

وليس هدفنا هنا أيضاً هو المناقشة ولكن نكتفي بمجرد العرض . والآن لم يعد لآراء « هلم » مؤيدين كثيرون باستثناء « سافيج » و « فليبيس » في بريطانيا و « متکالف » في أستراليا . ذلك لأن آراء « هلم » ظهرت في الوقت

الذى كانت آراء المدرسة العلمية فيه مسيطرة سواء على المستوى العلمي أو المستوى الأكاديمى ، ولذلك لم تلق استجابة أو قبولا .

وعلى أى حال فإن النظرية الحديثة للتصنيف ، والتي سوف نتحدث عنها بعد قليل تأخذ فى اعتبارها مبدأ «السند الأدبى» ، وإن لم يكن بمفهوم «علم» ، وذلك لأنها تبدأ عملية التعرف على الأوجه من الإنتاج الفكرى ، ثم تختتم عملها باختبار القوائم على الوثائق نفسها لمعرفة مدى صلاحية هذه القوائم لتصنيف وحدات الإنتاج الفكرى .

والهم الآن هو أن آراء المدرسة العلمية هي التي ظلت مسيطرة منذ أواخر القرن التاسع عشر وأنشئت على أساسها معظم خطط التصنيف التقليدية الحاضرة ابتداء بـ «ديبوى» وانتهاء بـ «بلليس» فيما عدا تصنيف مكتبة الكونجرس الذى يقوم على مبادئ تصنيف الكتب وليس على مبادئ تصنيف المعرفة . وقد بلغت آراء هذه المدرسة قمتها عند «بلليس» الذى وضع نظرية حكمة للتصنيف سجلها في مؤلفاته العديدة ، ثم أعد نظامه البيلوجرافى على أساسها ، بحيث جاء هذا النظام محققاً لكل المعايير النظرية التى نادى بها صاحبه ، ومن ثم فهو قمة التصانيف من هذا النوع وخاتمتها أيضاً ، فليس من المتضرر أن تنشأ خطة أخرى على نفس الأساس ، إذ أن آراء هذه المدرسة أخذت تخلى مكانها لأفكار أحدث هي آراء المدرسة الهندية البريطانية وهى التي تكون المدخل الجديد للتصنيف .

ثالثاً – المدخل الحديث للتصنيف :

برغم ظهور عدد من خطط التصنيف العامة على الخطوط العامة التى سارت عليها المدرسة التقليدية العلمية فإن هذه الخطط قد أخفقت في إرضاء حاجات القراء . وإن ظهور عدد من هذه الخطط خلال نصف قرن على

التابع سوئٌ

كل لاحقة منها تحاول أن تلقي عيوبًا في السابقة ، أى أن كل واحدة تحاول أن تتغلب على جوانب قصور في الخطط السابقة عليها ، وهذا يفسر تتابع الخطط بسرعة بعد « دبوى » ، ففي العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحده أخذ كل من « كتر » و « براون » في إعداد خطة جديدة . أما أولهما فقد حاول أن يعد خطة ليس فيها عيوب « دبوى » العلمية ، واختار لها رمز الحروف لأن الأعداد في نظره ليست كافية ومن ثم متوفدة إلى جمود الرمز ، وهذا يفسر في رأيه كثيراً من عيوب « دبوى » . وقد أسمى خلته الجديدة **التصنيف الواسع Expansive Classification**

أما « براون » فقد أراد أن يعد خطة بريطانية تقلل من التحيز لوجهة نظر المؤسسات الأمريكية وتفي بحاجات المكتبات البريطانية ، التي لا بد في نظره وأن تخالف في كثير من الموضوعات عن المكتبات الأمريكية . لذا أعد **تصنيفه الموضوعي Subject Classification**

وحينما شرع « هنري لافونتين » و « بول أوتيليه » في الإعداد للبيليوغرافية العالمية ، كان ولا بد من اختيار نظام لتصنيف تلك البيليوغرافية . وقد وقع اختيارهما على النظام العشري الذي كان الخطة الوحيدة المكتملة آنذاك (عام 1894) ليكون أساساً لخطة يبنونها . وفيما عدا الألف الأولى (الفروع) اختلف التصنيف العشري العالمي عن التصنيف العشري اختلافاً جوهرياً . كذلك زود التصنيف العشري العالمي بوسائل التركيب التي تمكن من تمثيل العناصر التي أراد الجامعيان أن تشتمل عليها البيليوغرافية العالمية ، مثل اللغة ، الزمان ، المكان ، إلخ . وكذلك تركيب عناصر الموضوعات المختلفة ، تلك التي تتضمنها وحدات الإنتاج الفكري وبخاصة المقالات :

كذلك أعدت مكتبة الكونجرس خطة جديدة لتنظيم مجموعاتها حينما أرادت الانتقال إلى مبنها الحالي في سنة 1897 ، فبدأت قبل ذلك تذكر في تنظيم المجموعات تنظيماً جديداً قبل نقلها حتى لا يكون الأمر مجرد تغيير للبنى مع الاحتفاظ بكل مساوىٌ وعيوب التنظيم القديم . وبعد دراسة واسعة استقر الرأى على إعداد خطة تقوم على مجموعات المكتبة نفسها .

كل هذه الخطط ظهرت في السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي . وهذا التتابع السريع يدل على عدم نجاح تلك الخطط في حل مشكلة التصنيف . إذ ما الذي يدفع المكتبة أو عالم التصنيف إلى البحث عن خطة جديدة إذا . كان لديه الكفاية في خطة موجودة ، وما الذي يجعله يتوجه مشقة إعداد خطة تصنيف ، وهو عمل ليس بالسهل ، بل إنه يحتاج لجهود وقت ومعاناة لا يدركها جميعاً إلا من كابدتها . لاشك أنها أسباب قوية تلك التي دفعت هؤلاء جميعاً إلى محاولة إعداد خطط جديدة .

وحتى بعد إعدادها لم يتوقف السعى ، فشهدنا « بليس » يعد تصنيفه البيليوجراف الذى حاول أن يجسد فيه كل المعايير النظرية التى درسها وتوصل إليها لإعداد نظم التصنيف .

وأخيراً جاء « رانجاناتان » وتصنيف « الكولون » الذى بدأ عهداً جديداً في تاريخ تطور التصنيف مما يجعل من أفكار « رانجاناتان » ولا شك المدخل الجديد للتصنيف . وبعد « الكولون » لم يهدأ البحث في نظرية التصنيف بل زاد ، ولم يقتصر على الهند بل انتقلت أفكار « رانجاناتان » إلى بريطانيا على يد جماعة البحث في التصنيف . وسوف نتحدث على المدخل الجديد بعد قليل .

ومهما يكن من شيء فإن واحدة من الخطط التقليدية التي ظهرت لم تنجح في حل مشكلة التصنيف . ولقد حدا هذا بالبعض إلى ترك التصنيف كلية والمحبوء إلى وسائل أخرى للتنظيم الموضوعي للمكتبات . ووجدنا في الإنتاج الفكرى للموضوع مناقشات حول أسباب إخفاق خطط التصنيف التقليدية ، هذا الإخفاق الذى عبر عنه الكثيرون وأخذ يتردد باللحاظ في الخمسين سنة الأخيرة . وقد أدى هذا إلى مناقشة أسباب الفشل حتى يمكن البحث عن أساس جديد للتصنيف يتناول هذه الأسباب . وسوف نناقش فيما يلى أسباب الإخفاق ، ثم نستعرض الحلول التى قدمها أصحاب المدرسة الحديثة للتصنيف :

إخفاق خطط التصنيف التقليدية

يمكن أن نلخص أسباب إخفاق خطط التصنيف التقليدية فيما يأتى :

أولاً — إن هذه التصانيف قد اعتمدت اعتماداً كلياً على قواعد التقسيم المنطق . ومع أن هذه القواعد التي استعارها التصنيف من المنطق قد أغادت التصنيف في وضع معايير للتقسيم ، إلا أن هذه القواعد «الصورية» لاستوعب كل الاحتياجات التي يمكن أن تفرضها مجموعات الإنتاج الفكرى ، فهى تفرض حدوداً على التصنيف يجعله لا يتناسب مع أغراض الاسترجاع الحديثة التي تتطلب تمثيل علاقات لا توفر لها قواعد التصنيف المنطق .

١ — فالتقسيم المنطق يقتصر على علاقة الجنس — النوع ، وليس كل العلاقات في تصنيف المكتبات من هذا النوع من العلاقة ، فلنلن مثلاً جزءاً وليس نوعاً من إنجلترا ، والعلاقة بين لندن وإنجلترا تختلف عن العلاقة بين